العربي الجديد
ملحق شهري

الأحد **26** مايو/ أيار 2024 م 18 ذو القعدة 1445 هـ ■ العدد 106 السنة العاشرة Sunday **26** May 2024

فلسطين

تحليل
أسباب تراجع الحركة الاحتجاجية في جامعات دول الإقليم وتداعياتها
3.2

رصد
منصات التواصل الاجتماعي ساحة جديدة للمواجهة مع الاحتلال
5.4

قضية
النتائج الحقوقية الحالية والمستقبلية لإعلان المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية
7.6

من التظاهرات الطلابية في تشيلي في ذكرى النكبة الفلسطينية (لوكاس اغوايو اراوس/الأناضول)

إسرائيل: الاحتجاجات الطلابية وما بعدها

حيفا ـ **أنطوان شلحت**

الانطباع العام الذي يخرج به المرء من قراءة ردات الفعل الرسمية والإعلامية في إسرائيل على موجة الاحتجاجات ضد الحرب العدوانية الإسرائيلية المستمرة على قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023، التي تشهدها جامعات عديدة في العالم، لا سيما في الولايات المتحدة، هو أننا إزاء تطور دراماتيكي سيكون له ما بعده. إذ لوحظ منذ بدء هذه الموجة، مثلما نوهت وسائل إعلام إسرائيلية عدة، أن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، الذي امتنع عن الحديث مع الإسرائيليين عن المواجهات مع إيران، قبل «عيد الفصح العبري»، أو أن يطرح أمامهم خطة عودة النازحين إلى منازلهم في منطقة الشمال ومنطقة «غلاف غزة»، أو أن يبلغ عائلات الأسرى بآخر المستجدات، قد وجد وقتا لتسجيل فيديو باللغة الإنكليزية، يقارن فيه ما بين التظاهرات المعارضة لإسرائيل في جامعات أميركية عدة، وبين ما جرى في الجامعات الألمانية في ثلاثينيات القرن الماضي. لم تقتصر الدعوات إلى المواجهة على التلويح بمعاداة السامية، التي تحولت في الخطاب الصهيوني إلى تهمة جاهزة لكل من ينتقد سياسة إسرائيل والصهيونية، بل أيضا كان هناك تشديد على أن من ينبغي أن يواجه هذه الظاهرة هو مجلس الأمن القومي الإسرائيلي بالتعاون مع وزارة الخارجية، ناهيك عن أن المواجهة يجب أن تكون جذرية وتنطوي على استهداف مباشر للجهات الواقفة وراء التظاهرات، بكل الوسائل الاقتصادية والدبلوماسية المُتاحة. في هذا الإطار، أشير إلى أبرز المكونات المطلوبة للمواجهة الدبلوماسية والاقتصادية، مما تراكم حتى الآن من ردات الفعل الإسرائيلية يمكن استخلاص ما يلي:

أولا، كان ثمة من أشار (قناة التلفزة الإسرائيلية 12 مثلا) إلى أن إسرائيل سبق لها أن شخصت وجود معضلة حيالها في جامعات الولايات المتحدة، وهي آخذة في التفاقم، بسبب نشاط الـBDS، إلى درجة إنشاء وزارة جديدة هي وزارة الشؤون الاستراتيجية، التي كان جزء من مهماتها محاربة تأثير حركة المقاطعة في الجامعات. ووفقا للقناة فإن ما يحدث الآن من حركة احتجاجية طلابية جامعية يمثل دليلا قاطعا على الفشل الذريع الذي منيت به مهمات هذه الوزارة.

ثانيا، يتفق كبار المحللين في قناة التلفزة نفسها مع التقدير السالف بأن ما تشهده الجامعات ينطوي على دلالات لا تتعلق بالانتخابات الرئاسية الأميركية القريبة فقط، ووجهة المؤسسات الأكاديمية في الأعوام المقبلة فقط، إنما أيضا بما هو مُقدر له أن يؤثر في السياسة الأميركية العامة مستقبلا. وما ينطبق على الجامعات الأميركية ينسحب على الجامعات في شتى أنحاء العالم، لا سيما دول الغرب. بحسب ما يؤكد الوزير وعضو الكنيست السابق، إيتسيك شمولي، الذي يتولى حاليا منصب المدير العام لفيدرالية نيويورك اليهودية في إسرائيل، في سياق متصل، فإن ما هو آخذ بالتشكل أمام أبصار الجميع هو خطر جديد في هيئة انهيار محتمل للتحالف الاستراتيجي القائم بين إسرائيل والولايات المتحدة، عندما يقوم جيل الطلبة المتظاهرين باحتلال مواقع القوة في مجتمع الولايات المتحدة وسياستها واقتصادها في الأعوام المقبلة. وفي ضوء ذلك فإن الحركة التقدمية ليست مجرد ثورة شبابية طفولية وهامشية بل تهديد ماثل ومهم بوسعه أن يصوغ من جديد سياسة الدولة الأعظم في العالم.

ثالثا، بموجب تحليلات إسرائيلية عدة؛ فإن أحد أبرز الأسباب التي أتاحت إمكان التظاهرات الطلابية يعود إلى ما يوصف بأنه ضعف إدارة الجامعات، وهذا الضعف هو حصيلة عشرات الأعوام التي ابتعدت خلالها الجامعات عن «البحث عن الحقيقة» (شعار جامعة هارفرد)، أو عن «أنوار وظلمات» و«أخلاق وعدل» (شعار جامعة ييل)، واستبدلت هذه المبادئ بمزيج من «الاستقامة السياسية»، أي الامتناع عن

> **إن الحركة التقدمية ليست مجرد ثورة شبابية وهامشية بل تهديد ماثل ومهم**

الإدلاء بأي شيء يخرج عما يُعتبر صحيحا في السياسة العامة في ذلك الوقت من جهة، وتيار WOKE الذي يصنف العالم إلى ظالم ومظلوم، ويكون فيه المظلومون على حق ومن دون علاقة بالوقائع من جهة أُخرى.

بطبيعة الحال لم تتوقع أي من ردات الفعل الإسرائيلية أن تنجح احتجاجات الحركة الطلابية في وقف الدعم الأميركي للحرب العدوانية الإسرائيلية على قطاع غزة، وسحب الجامعات الأميركية لاستثماراتها مع/ من إسرائيل، ولكنها في الوقت عينه شددت على مسألتين مهمتين:

الأولى، نجاحها في أن تضع موضوع دعم الولايات المتحدة المطلق لإسرائيل وجرائمها في صلب الجدل الوطني.

الثانية، أن التحولات الجارية داخل قواعد الحزب الديمقراطي، خصوصا بين الشباب، تبدو عميقة، ولذا فإن تأثيرها مطروح ربما على المستقبل القريب.

فيود سلطوية وقصور ذاتي

الحراك الطلابي العربي لنصرة غزة

تفاعل الشباب العربي مع تبعات العدوان من خلال أنماط التضامن الرمزي، منها الكتابة على وسائل التواصل الاجتماعي، وحركة المقاطعة الاقتصادية، لكن كان النشاط في الجامعات محدوداً، حتى في البلدان التي شهدت حراكاً قوياً ومبكراً

عصام شعبان

شهدت مدن غربية عدة، مع الأسبوع الثاني للعدوان على قطاع غزة، مظاهرات تضامنية مع الشعب الفلسطيني، خصوصاً في نيويورك وباريس، كانت الكتل الشبابية القوام الرئيس للفاعليات، ومع استمرار جرائم الاحتلال، بادرت مجموعات طلابية إلى الاعتصام في الجامعات، ما خلق مرتكزاً للاحتجاج، سمح باستمراره وتطور مطالبه، وضمنها إنهاء الدعمين الاقتصادي والعسكري لإسرائيل، ومطالبة الجامعات إلغاء كل أشكال التعاون الأكاديمي والاقتصادي مع مؤسسات الاحتلال. ضمن مظاهر التضامن؛ تكررت الاعتصامات تكتيكاً مقاوماً، في ما يزيد عن 80 جامعة، وتحولت إلى مرتكز للحراك، يعلن المحتجون فيها تضامنهم مع سكان قطاع غزة، ويتحدون حكوماتهم، وامتد الحراك إلى مؤسسات تعليمية في أوروبا، وآسيا، وأستراليا، وواجه المعتصمون بسالة التهديد والتحريض، ومحاولات القمع، وفاوضوا قيادات الجامعات حول مطالبهم، واستطاع بعضهم إحراز نجاحات فعلية.

جاء الحشد كموجة جديدة للحركة الاجتماعية، ضمن سماتها تجاوز القطرية، والانتماءات السياسية والعرقية والثقافية، والتقاء مكوناتها متعددة الجذور حول لائحة مطالب مشتركة، وضمنياً، عارض الحراك، بوجوده وشعاراته، مخرجات النظام العالمي، الذي تقوده دول كبرى، بين سياساتها دعم دولة الاحتلال.

■ أولاً: واقع الحراك الطلابي عربياً

تفاعل الشباب العربي مع تبعات العدوان من خلال أنماط التضامن الرمزي، منها الكتابة على وسائل التواصل الاجتماعي، وحركة المقاطعة الاقتصادية، لكن كان النشاط في الجامعات محدوداً، حتى في البلدان التي شهدت حراكاً قوياً ومبكراً في الميادين (بداية من 13 أكتوبر/تشرين الأول)، في مقدمتها الأردن والمغرب واليمن ولبنان والعراق.

كان لموجة الاحتجاج العالمية تأثير مستجد، شجع على استنهاض جامعات عربية، خلال شهري إبريل/نيسان ومايو/أيار، إذ تجدد حراك جامعة بيرزيت، بمشاركة أعضاء من هيئة التدريس، كما دعا الاتحاد العام لطلبة تونس إلى فاعليات خارج الجامعة وداخلها، وشهدت جامعة الزيتونة ومنوبة وكلية العلوم الإنسانية بجامعة 9 إفريل، بجانب بعض المعاهد فاعليات تضامنية. وفي لبنان تظاهر طلاب الجامعة الأميركية في بيروت، وفرعا جامعة بيروت العربية، كما شارك مع الطلاب أعضاء من هيئة التدريس. كذلك؛ تجدد حراك المغاربة، إذ شهد محيط السفارة الأميركية تظاهرة طلابية (2 مايو)، كما دعت جهات عدة إلى الحركة في الجامعات، منها جمعية التجديد الطلابية، التي أعلنت أسبوعاً من الفاعليات، مؤكدة أن نداءها استمرار لحراك سابق، إذ كان الاتحاد الوطني لطلبة المغرب قد دعا في 18 أكتوبر إلى تظاهرات، وتعطيل الدراسة لمدة يوم واحد (بعد الهجوم على مستشفى المعمداني)، وتزامن حينها جامعات طنجة والرباط وأكادير مشاركة كبيرة في الفاعليات. رغم ذلك؛ وجه عبد الإله ابن كيران، الأمين العام لحزب العدالة والتنمية، في منتصف مايو نقداً إلى الحركة الطلابية، بما فيها أنشطة الحركة الإسلامية التي ينتمي إليها.

> كان لموجة الاحتجاج العالمية تأثير مستجد، شجع على استنهاض جامعات عربية

أيضاً؛ دعا الملتقى الطلابي لدعم المقاومة في الأردن إلى التظاهر، وقاد مسيرة طلابية في وسط عمان، وتأسس الملتقى بوصفه جبهة عمل تنسيقي مع بداية العدوان في أكتوبر 2023، وساهم، بالتنسيق مع القوى السياسية، في دعوة الطلاب إلى المشاركة في الاحتجاجات، التي قُبض على أثرها على طلاب عدة.

في مصر؛ كرر طلاب الجامعة الأميركية المطالبة بمقاطعة الشركات الداعمة لإسرائيل، كما جمعوا سابقاً تواقيع على عريضة، تتضمن مطالبهم، وشارك معهم أعضاء من هيئة التدريس. لكن؛ باستثناء حالة التعبئة، التي قادتها السلطة منتصف أكتوبر، لم تشهد الجامعات المصرية فاعليات مستقلة ذات مشاركة واسعة، وأجهضت محاولات خلق حراك طلابي مستقل، وقُبض على طالبين من مجموعة «طلاب من أجل فلسطين»، التي تأسست في مايو الحالي، لتزيد قائمة «سجناء التضامن مع غزة»، الذين قُبض على معظمهم هنا، دورياً وظيفياً لدعم النظام داخلياً وخارجياً، بما يعزز مكانته ومركزه مع أطراف دولية يفاوضها، وخرجت التظاهرات بدعوة فوقية، وجرت تحت مظلته، وبقيادة التابعين له. في مشهد مشابه؛ خرجت في العراق، مرتين، تظاهرات بتوجيه حكومي، الأولى في 18 أكتوبر، بمشاركة بعض الموظفين، وطلاب الجامعات والمدارس، الثانية في مايو، تضمنت وقفات تضامنية لطلاب وكوادر إدارية في الجامعة، بدعوة من وزير التعليم العالي، ضمن المشاركة في حراك الجامعات العالمي.

■ ثانياً: الحراك الطلابي ما بين المحفزات الموضوعية والتحديات الذاتية والقيود السلطوية

مع الحراك الطلابي المتزايد، الذي تمثل جامعات أوروبا وأميركا مركزاً له، تطرح أسئلة حول أسباب ضعف الحراك الطلابي عربياً، رغم المحفزات الموضوعية التالية:

■ أولاً: عوامل ارتباط بالقضية الفلسطينية، بحكم الانتماء إلى الإقليم، والتاريخ المشترك في مواجهة المحتل.

■ ثانياً: تأثر بلدان المنطقة بالحرب تأثراً مباشراً، منها دول الجوار. ثالثاً: توفر عنصر المعرفة بجرائم العدوان، التي تستدعي غضباً أخلاقياً ليس من مصوغاته أن تكون عربياً. رابعاً: وجود مؤشرات لاتجاهات رأي عام بين العدوان، وبطالب باتخاذ مواقف تضامنية، واعتبار فئات واسعة إسرائيل مهدداً رئيسياً، فضلاً عن تأييد المقاومة، وهو ما يشكل وعياً وانحيازاً. لا تقتصر عناصر المقارنة على مشهدين؛ حراك في دول غربية، مقابل خفوت عربي، لكن أيضاً، تستدعي ميراث الحركة الطلابية المرتبطة بالقضايا القومية، من محطاتها احتجاجات تزامنت مع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وغزو العراق والهجوم على لبنان، والعدوان على قطاع غزة 2008، فضلاً عن تحركات أخرى، خلال الثورات، كانت فيها القضية الفلسطينية مقياساً لوطنية النظم، ونزاهة الحركات السياسة وثوريتها.

من أجل فهم مشهد خفوت الحراك عربياً، لا بد من طرح شروط ومتطلبات وجوده، بما فيها أولاً: قدرة الفاعلين في المجال العام على الحشد، والعمل الجبهوي، وكذلك امتلاك رؤية واضحة، وشعارات مناسبة وجاذبة للفئات المستهدفة، وثانياً: مستوى المشاركة السياسية، وعلاقتها بالتشابك بين الظروف الموضوعية والذاتية، على فرض الحراك الطلابي. وثالثاً: بناء السلطة وتوجهاتها وطبيعتها، وحدود القيود التي تضعها، ودرجة التسامح مع الحراك، ومدى حاجتها إليه.

يساعد فهم هذه العوامل المتشابكة في تحليل الحراك الطلابي، وأيضاً في تحديد مستقبله، استناداً إلى تجارب سابقة، وأخرى حالية، إلى جانب قياس مدى توافر متطلبات تبلور حراك طلابي، وأسباب خفوته حالياً:

■ أولاً: يعتمد بناء مجموعات العمل الطلابي، غالباً، على الكوادر الحزبية الوسيطة، التي تنقل الخبرات وتتابع الأنشطة، ومع تسرب هؤلاء من المجال العام، أصبح دورها شاغراً، وواجهت المجموعات الطلابية (المحدودة في ظل ضعف المشاركة السياسة) فجوة بينها وبين أجيال سابقة، وفجوة أكبر مع القيادات الحزبية.

■ ثانياً: يحتاج النشاط في الجامعة وجود مجموعات طلابية تبلور وتقود اتجاهات الرأي العام، وتعبر عنه، سواء في القضايا النقابية (الخاصة بالطلاب)، أو القضايا السياسية، تاريخياً اتصلت الحركات الطلابية بالأحزاب، والاتحادات الطلابية، إذ ما توافرت ظروف تجعلها تمثيلاً حقيقياً للطلاب، ومع غلبة وجود نظم سلطوية، أصبحت الاتحادات مغرفة من مضمونها، وأسهم ضعف المشاركة في تقليص جماعات التمثيل السياسي في الجامعة. يمكن الإشارة هنا إلى حالتي تونس ومصر، التي تراجعت فيهما قوى التغيير، بعد صراع صعد الثورة المضادة إلى الحكم، ما أثر على الحراك الطلابي، رغم محافظة جامعات تونس على فاعلية محدودة. إلى جانب الأحزاب؛ للمجتمع المدني دور مهم، حفز بعضها في المغرب (وتونس أيضاً) الحراك الطلابي، لرفض أشكال التطبيع في المجال الأكاديمي، وهو مطلب عالمي مشترك.

■ ثالثاً: هناك علاقة تفاعل بين الحراك خارج الجامعات وداخلها، لكن ليست ميكانيكية، فكل ساحة من ساحات النضال تتطلب شروط تشكلها، ويمكن أن تلعب الأنماط التنسيقية بين القوى السياسية، وحتى مجموعات من أفراد، دوراً في بلورة حراك في الميادين أو النقابات، لكن احتمال عجزها عن القيام بنشاط منظم في الجامعة يظل قائماً، إذا افتقدت أو ضعفت صلاتها مع الطلاب، بما يحدث قطيعة، وحينها لن يتحقق شرط وجود مجموعات مبادرة تتولى الدعوة، وتنظيم الحراك الجامعي. مثال على ذلك، بدأت في شوارع الأردن والمغرب فاعليات تضامنية قوية مع الشعب الفلسطيني، لكن لم يبرز حراك مماثل في الجامعات، فضلاً عن ضعف الاهتمام بالجامعات، ومحدودية الكوادر الطلابية في قيادة الأشكال الجبهوية.

■ رابعاً: هناك قنوات متصلة بين مكونات الحركات الاجتماعية، ومنها الحركات النقابية، والشبابية والنسوية، وحين تنشط، تعزز الحراك الطلابي، والعكس صحيح أيضاً في حالة الانحسار، الذي يعبر عن تباطؤ حركة المجتمع، سواء بقيود مفروضة عليه، أو بضعف مكونات المجال العام وشخوصه. هنا من المهم الإشارة إلى موقفي الاتحاد المغربي للشغل، والاتحاد العام للشغل في تونس، وتضامنهما مع الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، الذي قصف مقره في قطاع غزة. وإلى حضور القضية الفلسطينية في فاعليات عيد العمال، التي أعلنت خلالها قيادات نقابية في دول عدة، موقفها الرافض للحرب.

إلى جانب ذلك؛ بين الحركة النقابية والطلابية عوامل اتصال، إذ يلتقيان في مساحات مشتركة، كما حدث في الآونة الأخيرة، حين وافقت نقابات العاملين في جامعة كاليفورنيا (48 ألفاً) على الإضراب، تضامناً مع الحراك الطلابي في الولاية.

■ خامساً: لا ينتج الحراك الطلابي نتيجةً فورية لوقائع جارية، حتى لو كانت الأحدث الاستثنائية محفزاً للحراك، لكن ضمن شروطه أيضاً توفر الجهد، ودرجة من التنظيم تحتاج إلى المثابرة، وهذا يتصل بالظروف الذاتية للفاعلين في المجال العام، بما في ذلك امتلاك صلات بالطلاب، وتكوين مجموعة نشاط وتدريبها، والقدرة على بناء جبهات تمثل النواة الأولى للاحتجاج، وهذا يحتاج إلى قدرة على الحوار والاتفاق على نقاط عمل مشتركة، وخطاب جاذب، يساهم في تمتين البنى التنظيمية، وتسهيل العمل الجبهوي.

إن لم يكن هناك رؤية وبرنامج مشترك تتبلور منه خطط طويلة نسبياً، فسيعني ذلك الارتكاز على العفوية، وهو ما يخصم من فرص تشكل حراك حقيقي، يستلزم بناؤه عملاً تراكمياً ووعياً، وتجاوز التحديات، فغياب القدرة على تنفيذ أنشطة بعينها، لا ينفي ما سواها، كما أنّ من المهم وضع حسابات التكلفة ونتائج النشاط، لبناء حركة تستطيع الصمود.

وإلى جانب الظروف الذاتية للفاعلين في المجال العام، تحد السلطوية من فرص أي حراك مستقل، إذ تجهض التحالفات والمبادرات. لكن في الوقت ذاته، الركون إلى أن تقييد العمل السياسي في ظلال السلطوية هو السبب الوحيد لضعف الحراك، يعني التسليم بالوضع الحالي، وعدم تجاوزه، أو حتى التغافل عن أسباب أخرى تضعف الحراك، وتهمش إمكانيات استثمارها وجني ثمارها لاحقاً، كما أن بقاء السلطوية ليس أبدياً، ولن يكون، بحكم نضال الشعوب، ورغبتها في العيش بكرامة وحرية.

من مشاهد تضامن الشباب المغربي مع فلسطين وقطاع غزة (فاضل سينا/فرانس برس)

الجامعات الأميركية والقضية الفلسطينية

نتائج الحراك الطلابي ومآلاته

الحراك الطلابي الحالي هو حراك الطلاب الأميركيين، وليس الطلاب الأجانب بسبب خوفهم من تعليق دراستهم، أو سحب فيزهم الدراسية، ومن ثم خسارة ما دفعوه من رسوم من دون الحصول على الشهادة في نهاية المطاف الدراسي

طارق ابو غزالة

لم يعد خافياً على أحد أن الحراك الطلابي في الجامعات الأميركية قد فاجأ الجميع نخباً وعواماً، لكن وبنظرة عميقة على الحراك نخلص إلى نتيجة مفادها أن الحراك رغم عدم توقعه إلا أنه ليس مستغرباً وليس بدعاً من الفعل. فالحراك الطلابي الجامعي في الغرب أداة فاعلة لنصرة المظلوم، ولإيقاف الحروب الظالمة، وتحقيق العدل في الأرض ما أمكن. من أجل تحليل الحراك الطلابي الحالي في الولايات المتحدة تحليلاً موضوعياً، بعيداً عن الرغبوية، لا بد من فهمه بداية، فهو: أولاً: ليس منظماً تنظيماً موحداً، أي ليس هناك جهة واحدة تقوده. فكل جامعة لديها القسم الطلابي المنتخب الخاص بها، إذ لا وجود لـ«الاتحاد الوطني لطلبة أميركا»، الذي يأتمر بما ترتئيه القيادة الحكيمة، كما في دول منطقتنا.

ثانياً: لدى الطلاب في الجامعات الأميركية قوة هائلة، لسبب بسيط هو أنهم يدفعون رسوماً باهظة (مئات الآف الدولارات) لقاء الدراسة، لذلك صوتهم مسموع، ويستطيعون تغيير سياسات الجامعات تغييراً كبيراً، ومن ذلك مثلاً نزع الاستثمارات من إسرائيل، وهو ما حدث في جامعة كولومبيا سابقاً في ما يخص جنوب أفريقيا.

ثالثاً: الحراك الطلابي الحالي هو حراك الطلاب الأميركيين، وليس الطلاب الأجانب بسبب خوفهم من تعليق دراستهم، أو سحب فيزهم الدراسية، ومن ثم خسارة ما دفعوه من رسوم من دون الحصول على الشهادة في نهاية المطاف الدراسي.

رابعاً: يُحكم الحراك، كأي حراك، بالقوانين الطلابية الداخلية. وهذا أمر في غاية الأهمية، فمثلاً التظاهر داخل الحرم الجامعي، التابع لسيطرة الجامعة نفسها، يختلف عن التظاهر في الشوارع المؤدية إلى الحرم الجامعي، الخاضعة لسيطرة المدينة التي فيها الحرم. في واشنطن مثلاً هناك جهة ثالثة هي الحكومة الفيدرالية، التي تمتلك جزءاً من الشوارع والأرصفة، لذا يجب على المنظمين الإلمام بهذه التفاصيل حين الدعوة إلى مسيرة أو اعتصام.

خامساً: يتميز الحراك الحالي بفهم عميق للسردية الفلسطينية، وما حاق بالفلسطينيين من ظلم بسبب زرع الكيان الصهيوني في فلسطين. ليس هناك اليوم قوة تستطيع تغيير هذا الفهم في أوساط الطلاب، وهو ما يسميه الكاتب «التاريخ الطبيعي لفهم الظواهر الاجتماعية»، تماماً مثلما حدث في العلوم الطبية غربياً في بدايات القرن العشرين، حين فهم الأطباء التاريخ الطبيعي للأمراض فاستطاعوا معالجتها علمياً بعيداً عن الخزعبلات.

سادساً: لا يقتصر الحراك الطلابي على الطلاب الفلسطينيين الأميركيين، إنما يضم باقي فئات الطلاب الذين يؤيدون القضايا العادلة ضد الظلم والاضطهاد.

سابعاً: سينتهي الحراك الطلابي الحالي قريباً، بانتهاء الفصل الدراسي، لكنه سيعود بعد العطلة الصيفية في شهر سبتمبر/أيلول، ما يعني على مقربة من الانتخابات. لذا وفي حال قرر الطلاب عدم التصويت للحزب الديمقراطي في نوفمبر/تشرين الثاني، أو اتفقوا على التصويت لمرشح ثالث، سيحدث زلزال سياسي في أميركا، الأمر الذي يحاول الكونغرس، بشقيه، تلافيه. إرهاصات ذلك الزلزال بدأت بالظهور فعلاً، فقد أظهر استقصاء للرأي أجرته كل من صحيفتي «نيويورك تايمز» و«فيلادلفيا إنكوايرر»، وكلية سينا للاستقصاءات، في الفترة الممتدة بين 2024/4/28 إلى 2024/5/9، أن الرئيس السابق دونالد ترامب يتقدم على الرئيس الحالي جو بايدن في خمس ولايات حاسمة في بنسلفانيا وأريزونا وميشيغان وجورجيا ونيفادا، بسبب تأكل الدعم الذي كان يحظى به الأخير بين شريحتي الناخبين الشباب وغير البيض. لم تكن مجابهة الحراك الطلابي الحالية بالسلاح أبداً، بل بالكلمة والصرخة المدوية. وقد أتى الحراك بالكثير من أُكُله، فمطالبه كانت بسيطة واضحة غير معقدة:

1- نزع الاستثمارات الجامعية من إسرائيل، وهو مبلغ بمئات ملايين الدولارات، إذ استجابت جامعات كثيرة، خصوصاً بعد افتضاح أن هذه الاستثمارات كانت في المجالات العسكرية، كالمسيرات العسكرية القاتلة، وتكنولوجيا المعلومات التي سمحت بقتل المدنيين، ما كشف عن التحالف المركب الإسرائيلي الجامعي The University Israeli Complex، على غرار المركب العسكري الصناعي The Military Industrial Complex، وغيره من المركبات.

2- إيقاف التعاون الأكاديمي وقطعه بين الجامعات الأميركية والإسرائيلية.

3- حماية التعديل الأول من الدستور الأميركي الذي يسمح بالتظاهر السلمي، وحرية الكلمة، ما سمح بالمجاهرة بانتقاد الحركة الصهيونية في رابعة النهار، وهو الأمر الذي لم يكن متخيلاً قبل أسابيع قليلة.

ختاماً؛ نستخلص من هذا الحراك؛ أن أضعف الناس، شباب الجامعات وشاباتها، استطاعوا مدافعة أقوى قوة على وجه الأرض، النخبة الحاكمة في واشنطن، بشقيها الديمقراطي والجمهوري. لأن قوة هؤلاء الطلاب تكمن حقيقة في ضعفهم، فهم طلاب الجامعات التي تزخر بمئات مليارات الدولارات، منحاً وهبات وأوقافاً، لتسخرها لقتل الضعفاء والمظلومين، في الوقت الذي يتخرج خريجوها وهم مدينون بمئات آلاف الدولارات للبنوك التي تملك مستقبلهم عبر القروض الربوية، التي لم يستطع الرئيس بايدن الإيفاء بوعده، الذي كان قد قطعه لهم خلال حملته الانتخابية، بأن يمسح تلك القروض.

من المعسكر الطلابي في جامعة جورج واشنطن (لورويك راشد/ Getty)

فلسطين وحراك الطلاب اللبنانيين

ظهرت أصوات الطلاب والعمال في لبنان موحدة، رغم تنوعها الديني والفكري، تجاه قطاع غزة وحرب الإبادة المستمرة ضد الشعب الفلسطيني، ومتماهية مع إيقاع بطولات المقاومة

نداء عودة

شهد لبنان منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول حراكات لاتحادات عمالية وطلابية ونقابية ونسوية، كما لنشطاء وأفراد، سرعان ما أطروا أنفسهم في مجموعات سياسية انخرطت في معركة فلسطين، فلا لبس أن «طوفان الأقصى» التي مثلت تحوّلاً نوعياً عالمياً، قد وضعت لبنان على رأس المعركة مجدداً، وهو البلد الذي هزمت مقاومته الاحتلال، وأجبرته على الانسحاب من عاصمتها عام 1982، ثم من جنوبه عام 2000. ظهرت أصوات الطلاب والعمال في لبنان موحدة، رغم تنوعها الديني والفكري والعقائدي، تجاه قطاع غزة وحرب الإبادة المستمرة ضد الشعب الفلسطيني، ومتماهية مع إيقاع بطولات المقاومة في المنطقة من اليمن إلى جنوب لبنان. كما نستطيع القول إن طلاب لبنان كانوا من السباقين في محاولة نقل الحراكات من الشارع والساحات العامة، ومن أمام السفارات والهيئات الدولية والشركات الداعمة للاحتلال، إلى حرم الجامعات منذ شهر العدوان الأول، ومن بينها دخول مجموعة من الشباب إلى إحدى ندوات جامعة خاصة؛ جامعة القديس يوسف (USJ)، حاملين بأقفاص ضد الاحتلال والإبادة الجماعية، مستنكرين رعاية مؤسسة ألمانية داعمة للاحتلال الصهيوني الندوة، حينها احتجزهم أمن الجامعة لساعات قبل استدعاء الأمن اللبناني والتحقيق معهم، كذلك استنكار الطلاب استضافة أستاذ الفلسفة في الجامعة الأميركية في بيروت، بشار حيدر، لشخصية داعمة للكيان الصهيوني (الباحث الأميركي/ الصهيوني أليك وولن)، الأمر الذي أحدث جدلاً، تبعه تحذير الجامعة للطلاب تحذيراً رسمياً مفاده تهديدهم بإيقاف منحهم الجامعية، الأمر الذي جعل عدداً مهماً منهم يتردد في المشاركة في الحراكات اليومية، من أجل استكمال تحصيله العلمي أملاً بالهجرة والعمل في الخارج، وهرباً من المستقبل المعدوم هنا، في ظل نظام لبناني يقوم على التمييز الطائفي في حقوق مواطنيه.

> انقلب طلاب لبنان على ذهنية الحرب الأهلية، بما يشمل الموقف من قضية فلسطين

على الرغم من ضغط الحراكات الطلابية على الجامعات اللبنانية لوقف تعاونها واستثمارها مع المؤسسات والشركات التي تدعم دولة الاحتلال، لم يتحقق أي خرق على هذا الصعيد حتى الآن، بل استمرت إدارات الجامعات بالضغط على طلابها، عبر لفت نظر طلابها إلى إمكانية إيقاف منحهم التعليمية، ونظر أساتذتها لإمكانية عزلهم عن مناصبهم، وهو ما حدث مع د. تاليا عراوي التي فُصلت من منصبها في الجامعة الأميركية في بيروت، كما في تجديد الأخيرة عقدها مع شركة «اتش بي hP» الداعمة للكيان الصهيوني. على التوازي مع هذه الضغوط؛ حافظ الشارع اللبناني على تحركات نوعية وفاعلة وسط واقع شديد الصعوبة، يتلخص في تهالك الدولة، والانهيار الاقتصادي، وأزمة النظام الممتدة منذ سنوات، والتي شهدت موجات هجرة واسعة للشبان والمثقفين، من هنا نلحظ أن حراكات الطلاب والمجموعات المستقلة من مختلف التيارات مؤثرة في تنوع فئاتها، وانتماءاتها الفكرية والعقائدية، ما من شأنه تعميق الالتفاف الوطني حول المقاومة بكل أشكالها، إذ انقلب طلاب لبنان على ذهنية الحرب الأهلية؛ بما يشمل الموقف من قضية فلسطين، على الرغم من بعض التناقضات الحادة في المشهد السياسي اللبناني، التي تتقوقع خارج سياق ما تشهده المنطقة والعالم من متغيرات بعد السابع من أكتوبر. مع ذلك كله ليس هناك استثمار وطني للحراكات العمالية والطلابية اللبنانية، التي تجاهلها الإطار الرسمي كما الإعلامي لكونها تغرد خارج سرب الانقسامات الطائفية والمناطقية، التي عملت على تهميش أو تهجير الساعين إلى تحقيق مشروع وطني لبناني. يواصل طلاب لبنان الانخراط في معركة فلسطين، والتواصل مع طلاب جامعات عربية وعالمية، ومع مجموعات أوروبية وأميركية داعمة لفلسطين، وعلى رأسها حركة المقاطعة، بغرض تنسيق الفعاليات، وأساليب الاحتجاج، وتوحيد الإضرابات، وخلق أطر ديمقراطية أكثر حداثة، وإشراك مزيد من الأفراد متنوعي ومختلفي الاهتمامات، من قضايا التمييز العنصري والتحرر، إلى العدالة المناخية، حيث لا مفر من ترابط هذه القضايا العادلة مع قضية فلسطين، ما يعكس الوعي العالمي الحالي الذي لخصه أحد هتافات الطلاب الأميركيين «من النهر إلى البحر سنتحرر كلنا معاً»، كما لخصه هتافات طلاب وعمال لبنان «من جنوب أفريقيا وغزة إلى اليمن وجنوب لبنان، سنتحرر معاً»، و«من بيرزيت لبيروت شعب واحد ما بيموت»، كما هتافات الشارع اللبناني العديدة المتوارثة من ذاكرة النضال الطلابي اللبناني والفلسطيني في بيروت منذ خمسينيات القرن الماضي، مروراً بالتضامن الطلابي مع جامعة بيرزيت خلال الانتفاضة الأولى، ثم مع طلاب بيرزيت لرئيس الوزراء الفرنسي ليونيل جوسبان من حرم الجامعة بعد تصريحاته المعادية للمقاومة اللبنانية في بدايات القرن الحالي.

العربي الجديد

مواجهة خفية من دون دماء

الحرب الرقمية في طوفان الأقصى وبعده

أصبحت الساحة الرقمية ميداناً جديداً يلعب فيه الفلسطينيون وداعموهم دوراً نشيطاً يعكس الوجه المعاصر للمقاومة الفلسطينية، التي لم تعد تقتصر على الحجر والبندقية، بل امتدت لتشمل الأسلحة الإلكترونية والمعلوماتية.

بيسان عدوان

انطلاقاً من الحكمة القائلة إن «المعركة الأكبر تدور في ساحة العقول»، برز مفهوم جديد يُعرف بـ«الحرب الرقمية»، ضمن سياق الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، خصوصاً بعد «طوفان الأقصى». هذه الحرب ليست بالمعترك التقليدي الذي نعرفه، بل هي مواجهة في الفضاء الافتراضي تُخاض بالمعلومات والتقنيات الحديثة، وأصبحت جزءًا لا يتجزأ من نسيج المعارك الحديثة، إذ تشهد الصراعات الجغرافية والقومية تحولات جذرية في طرق النزاع وأساليبه نتيجة التطورات التكنولوجية المتسارعة. كما لعبت القضية الفلسطينية دوراً بارزاً في هذا المجال، إذ اندلعت شرارة تحول نوعي في كيفية إدارة الصراع مع إسرائيل في سياق تبعيات «طوفان الأقصى». فقد أصبحت الساحة الرقمية ميداناً جديداً يلعب فيه الفلسطينيون وداعموهم دوراً نشيطاً يعكس الوجه المعاصر للمقاومة، التي لم تعد تقتصر على الحجر والبندقية، بل امتدت لتشمل الأسلحة الإلكترونية والمعلوماتية.

دور منصات التواصل الاجتماعي في تعزيز معركة طوفان الأقصى

ليس هناك شك في أن منصات التواصل الاجتماعي أصبحت أدوات حيوية في التعبير عن الرأي العام، ونشر الوعي حول القضايا السياسية والاجتماعية حول العالم. وقد كانت القضية الفلسطينية واحدة من القضايا التي تبين تأثير هذه المنصات عليها بوضوح. فقد استخدم الفلسطينيون، وداعموهم؛ داخل الأراضي الفلسطينية وخارجها، وسائل التواصل الاجتماعي للترويج لقضيتهم، وإلقاء الضوء على الانتهاكات الحقوقية التي يواجهونها. أدى استخدام منصات التواصل الاجتماعي الفاعل في بث صور الأطفال والنساء والرجال في مواجهة آلة الحرب؛ والتغطية الحية للمواجهات والانتهاكات، واستخدام الهاشتاغات المتعلقة بالأحداث الفلسطينية وقضاياها، إلى المساعدة في كسر الحواجز الجغرافية، وصولاً إلى جمهور عالمي أوسع، فقد ساهم تشارك القصص والمعلومات إلى تشكيل تيار عالمي متضامن مع القضية الفلسطينية وداعم لها. من جهة أخرى، لم تقتصر مشاركة هذه المنصات على الجانب الإعلامي فحسب، بل أصبحت وسيلة فاعلة في تنظيم الفعاليات والاحتجاجات والمظاهرات في كل أنحاء العالم. فقد انتشرت دعوات التجمهر والتظاهر عبر هذه المنصات، ما سهل مهمة نشرها وإيصالها إلى أعداد كبيرة من الناس وبسرعة، الأمر الذي يظهر قوة وسائل التواصل الاجتماعي في تعبئة الرأي العام العالمي. أضف إلى ذلك، ساهمت استجابة الجمهور العربي والدولي مع هذه الدعوات والمنشورات، عبر إعادة التغريد والمشاركة والتعليق، في منح القضية الفلسطينية زخماً إضافياً وخلق نوعاً من التفاعل يتخطى حدود المكان المادي، ليصبح عنصراً فاعلاً في الحرب الرقمية، بذلك؛ غدت منصات التواصل الاجتماعي ساحة مهمة لجذب الأنظار نحو الحقوق الفلسطينية، والتحديات التي تواجهها القضية الفلسطينية. عموماً، تعكس التقنيات الحديثة، التي استخدمتها الفصائل الفلسطينية في «طوفان الأقصى» تطوراً ملحوظاً في استراتيجيات المقاومة الفلسطينية، على الرغم من التحديات العديدة، مثل الرقابة الإلكترونية، والهجمات الإلكترونية الإسرائيلية، إذ يستفيد الفلسطينيون من الفرص التكنولوجية لإسماع صوتهم، ونشر قضيتهم على مستوى العالم. تشكلت المجموعات الرقمية الفلسطينية والعربية من أفراد، واجهوا المنع والرقابة، وتحايلوا على الخوارزميات التي تقيد السردية الفلسطينية، ثم تحولت إلى مجموعات منظمة، ومن الأسلوب الدفاعي إلى الهجومي، إذ لم يستهدفوا السردية الصهيونية فقط، بل أعادوا توجيه تلك السردية إلى الداخل الإسرائيلي، من تلك المجموعات مجموعة «إسناد»، وهي مجموعة ناشطة على منصات التواصل الاجتماعي، تركز على نشر الوعي حول قضايا الفلسطينيين، والانتهاكات التي يتعرضون لها، كما تشارك في مشاركة الأخبار والتقارير والصور والفيديوهات التي توثق انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي داخل فلسطين، وتسلط الضوء على الظلم والقمع اللذين يتعرض لهما الفلسطينيون، معتمدة على التواصل المستمر مع جمهورها عبر مختلف منصات التواصل الاجتماعي، لنشر الوعي وتحفيز النقاش حول القضايا الفلسطينية والحقوق الفلسطينية.

> وظفت المقاومة هذا النوع من الهجمات لضرب أهداف استراتيجية إسرائيلية

«إسناد» من المجموعات الرقمية والعربية

من المجموعات الرقمية الفلسطينية والعربية مجموعة «إسناد»، وهي مجموعة ناشطة على منصات التواصل الاجتماعي، تركز على نشر الوعي حول قضايا الفلسطينيين وظروفهم، والانتهاكات التي يتعرضون لها، كما تعمل على مشاركة الأخبار والتقارير والصور والفيديوهات التي توثق انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي داخل فلسطين، وتسلط الضوء على الظلم والقمع اللذين يتعرض لهما الفلسطينيون، معتمدة على التواصل المستمر مع جمهورها عبر مختلف منصات التواصل الاجتماعي، لنشر الوعي وتحفيز النقاش حول القضايا الفلسطينية والحقوق الفلسطينية.

من التظاهرات الداعمة للفلسطينيين في فيينا (سكين كياغان/الأناضول)

بدأت تصورات القوة السيبرانية تتغير بعد «طوفان الأقصى»، إذ كان يُعتقد، على نطاق واسع، سابقاً أن الكيان الإسرائيلي هو وحده من يملك قدرات رقمية متقدمة، خصوصاً في مجالات التكنولوجيا والتجسس، فعلى الرغم من صحة هذا الاعتقاد، إلى حد ما، إلا أن الأحداث قد أظهرت امتلاك المقاومة لقدرات سيبرانية متقدمة أيضاً.

وظفت المقاومة الفلسطينية هذا النوع من الهجمات لضرب أهداف استراتيجية إسرائيلية، عبر التأثير على البنية التحتية الرقمية، وتعطيل أنظمة حساسة. من الجدير ذكره هنا، أن الهجمات الإلكترونية لا تقتصر على الاختراقات الأمنية فقط، بل تشمل أيضاً حملات التضليل الإعلامي، وتوزيع البرمجيات الخبيثة، وشل الأنظمة المعلوماتية. وقد اكتسبت المقاومة الفلسطينية خبرة في هذا المجال، إذ انخرطت في العديد من العمليات الناجحة ضد المواقع الإسرائيلية، مثلاً؛ شهدت الفترة الماضية تنفيذ هجمات إلكترونية استهدفت قواعد البيانات الحكومية الإسرائيلية، محدثة اضطراباً في الخدمات العامة والخاصة. يُحسب للفصائل الفلسطينية استثمارها في هذا السلاح الجديد، وإظهارها القدرة على توجيه ضربات مؤثرة لا تتطلب القوة العسكرية التقليدية، كما تتمتع الهجمات الإلكترونية بمرونة تكتيكية، وقدرة على التجدد ومواكبة التحديات المستجدة. وفي إطار الهجمات الإلكترونية، تعتمد الجماعات الفلسطينية على تشكيل فرق متخصصة، تعمل على كسر الشفرات وتجاوز الحمايات الأمنية السيبرانية الإسرائيلية، الأمر الذي يفتح باب السجال حول السلام والحرب في العصر الرقمي. كما أشارت بعض التقارير إلى ارتفاع ملحوظ في عدد الهجمات الإلكترونية الفلسطينية وتعقيدها، ما يعكس نمواً في القدرات التقنية والتكتيكية، يشارك في صفوفها خبراء ومهندسون يعيشون في قلب التكنولوجيا الإسرائيلية، ما يسمح لهم بفهم الحالة النفسية للجنود والضباط الإسرائيليين بدقة، وتحديد هويتهم وكشفها، والعمل بطرق مختلفة والاستفادة منها.

استخدمت المجموعات السيبرانية، التي شاركت في خوض الحرب الرقمية ضد إسرائيل، مجموعة متنوعة من الأدوات والتقنيات في هجماتها، كما تميزت بتطورها المستمر، وزيادة قدرتها على الهجوم. من الأمثلة على تلك المجموعات وأنشطتها: مجموعة «أنونيموس» (Anonymous)، وهي مجموعة من الهاكرز، تتبنى قضايا مختلفة، بما في ذلك دعم الفلسطينيين ومقاومة الاحتلال الإسرائيلي، وقد شنت هجمات سيبرانية على مواقع ومؤسسات إسرائيلية، بما في ذلك تعطيل خدمات الإنترنت والاختراقات الإلكترونية. ومجموعة «الجيش الإلكتروني القطري»، ومجموعة «الجيش السيبراني الجزائري»، اللتان استخدمتا التقنيات السيبرانية المتقدمة مثل الاختراقات الإلكترونية، والهجمات الموزعة من الخدمة (DDoS)، واستخدام البرمجيات الخبيثة، ما زاد من تأثيرها على البنية التحتية الإلكترونية الإسرائيلية. وتعتبر مجموعات الهاكتيفيزز (Hacktivists): من بين أبرز الجماعات الشبابية التي تستخدم التكنولوجيا في شن هجمات سيبرانية ضد الإسرائيليين، إذ يقوم أفراد هذه المجموعة بتنفيذ هجمات إلكترونية متعددة الأشكال، مثل الاختراقات السيبرانية، وتعطيل المواقع الإلكترونية الإسرائيلية مؤقتاً. تتبع هذه المجموعات أساليب القرصنة، واختراق أمن المعلومات لتحقيق أهدافها.

فتحت الحرب الرقمية بعد «طوفان الأقصى» آفاقاً جديدة لإدارة الصراعات، وبابًا جديدًا للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، كما أن أثر هذا الصراع ممتد وبطاول جوانب عديدة رئيسية للمجتمعات والدول. تعكس الهجمات الإلكترونية التي يشنها الفلسطينيون وداعموهم، تحولاً نحو استراتيجية مقاومة أكثر تطوراً وكثافة، وهي تُظهر كذلك؛ مدى فعالية التكنولوجيا في تعزيز القضايا السياسية والوطنية في عالم أصبحت فيه المعلومة أسرع من الرصاص؛ لكن يبقى السؤال مفتوحاً بشأن كيفية تطور هذه الأدوات؟ وحول طبيعة تأثيرها على مستقبل الصراعات؟ وما هي الاستراتيجيات الجديدة التي سيتم تبنيها للتكيف مع هذا الواقع الجديد؟

مقتل رئيسي وانعكاساته على غزة

حسام الدجني

منذ أن أعلنت الجمهورية الإسلامية رسمياً عن مقتل الرئيس إبراهيم رئيسي، ووزير خارجيته حسين أمير عبد اللهيان في حادثة سقوط طائرة الهليكوبتر، وما زالت تفاعلات الحدث إقليمياً ودولياً مثار نقاش حول ماهية السياسة الخارجية الإيرانية ما بعد الرئيس ووزير خارجيته، يسعى المقال إلى الإجابة بشيء من التحليل عن سؤال بالغ الأهمية هو: هل ثمة تأثير (إيجابي أو سلبي) على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المقاومة الفلسطينية، والحرب على قطاع غزة؟ تتطلب الإجابة عن ذلك رصد محددات السياسة الإيرانية، وتأثير الرئيس، ووزير خارجيته عليها.

لا أحد يجادل في أهمية شخص الرئيس في بناء السياسة الخارجية لدولته، رغم التعقيد الذي يكتنف النظام السياسي الإيراني، وخصوصية مكانة المرشد الأعلى، وتأثيره على مفاصل صنع القرار. وفي الحالة الراهنة فإن التطرق لشخص إبراهيم رئيسي مهم جداً، حسب معلومات الكاتب الشخصية من علاقاته الوثيقة مع جميع المكونات الفلسطينية، وعلى رأسها تيار المقاومة الفلسطينية، إذ أشادت فصائل المقاومة كثيراً بالرئيس إبراهيم رئيسي، ووصفه بعضهم بأنه من أكثر داعمي المقاومة سياسياً وعسكرياً وإعلامياً وماليا ولوجستيا، ما ساهم في تطور أداء المقاومة، ليس في قطاع غزة فقط، بل في الضفة الغربية أيضا.

رغم ما سبق؛ ثمة محددات ثابتة تنتهجها الجمهورية الإسلامية عند رسم سياستها الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط، في القلب منها فلسطين، تقوم على مجموعة من الركائز، هي:

1. المحدد الأيديولوجي، وفي القلب منه معادة الولايات المتحدة وإسرائيل.
2. المحدد البراغماتي، ينطلق من فهم عميق للمصالح القومية الإيرانية على كافة الصعد.
3. المحدد التاريخي، يرتكز على استعادة أمجاد الإمبراطورية الفارسية.
4. المحدد الخارجي، يستند إلى توظيف البيئة الاستراتيجية إقليمياً ودولياً بما يخدم التوجهات والمصالح الإيرانية.

مثلت وفاة إبراهيم رئيسي، ووزير خارجيته صدمة لكل مناصري المقاومة، لكن الاتجاه السائد أن ما بعد رئيسي لن يكون تغييراً لافتا في سياسة إيران الخارجية تجاه فلسطين ومقاومتها، لكنه سيلقي بأثر في اتجاهات عدة:

● انشغال القيادة الإيرانية في الترتيب لمعركة الانتخابات، في ظل التحديات الداخلية والخارجية، وإدارة شؤون البلاد في هذه المرحلة الحساسة والمعقدة، لا سيما خارجيا.

● حجم الضغط المحتمل، والمقايضات التي قد تتعرض لها القيادة الحالية، في ما يتعلق بتبريد ملفات هامة، لا سيما ملف البحر الأحمر ولبنان والعراق.

رغم أهمية ما سبق؛ إلا أن وجود مؤسسة عميقة قوية تضبط إدارة الدولة، يرجح إمكانية ضبط محددات السياسة الخارجية، كما كانت في عهد رئيسي من دون تغيير يذكر. فالحرس الثوري هو من يتابع شأن المقاومة واحتياجاتها، وعليه على المدى القريب (ما قبل الانتخابات في يوليو/حزيران القادم) لن يحدث أي تغيير ملحوظ. وما بعد الانتخابات فيتوقف على طبيعة المتنافسين، والبرامج الانتخابية، وأولويات الرئيس القادم. لكن؛ تؤكد التجارب السابقة ثبات السياسة الإيرانية حتى مع برامج الإصلاحيين، إن تمكنوا من الوصول لسدة الحكم.

الخلاصة: لقد خسرت إيران ومحور المقاومة إبراهيم رئيسي، وخسرت الدبلوماسية الإيرانية حسين أمير عبد اللهيان، وهنا تأتي شخصية علي باقري القائم بأعمال وزير الخارجية، الداعم والمساند لتوجهات إيران في دعم فلسطين. خلاصة القول بأن لا تغيير سلبيا تجاه دعم إيران للقضية الفلسطينية، والمقاومة، انطلاقا من أن دعم إيران للمقاومة الفلسطينية ثابت سياسي، ومرتكز عقائدي يصب في الصالح القومي الإيراني.

الرئيس الإيراني الراحل إبراهيم رئيسي رفقة رئيس حركة حماس إسماعيل هنية (الرئاسة الإيرانية/ الأناضول)

من تظاهرات مجموعة «تحالف طلاب برلين» في حرم جامعة برلين (خليل ساجيركايا/الأناضول)

طلبة الجامعات الألمانية أيضاً

في الوقت الذي مُنعت الحركات الاحتجاجية الداعمة للقضية الفلسطينية من النشاط ضمن المدارس والجامعات، فُتح الباب أمام المروجين للسردية الاحتلال، كي يبرروا جرائم الاحتلال بحق الفلسطينيين، وفي مقدمتها جرائم الإبادة الجماعية

أحمد جبر

كان حرياً بالمواطنين الألمان أن يشعروا بالصدمة من صدمة وزيرة التعليم الألمانية بيتينا شتارك من بيان المثقفين الألمان، الذي وقعه أكثر من مائة محاضر جامعي في جامعات برلين، والذي نصّ على أنه «بغض النظر عما إذا كنا نتفق مع المطالب المُحددة لمعسكر الاحتجاج، فإننا نقف أمام طلابنا وندافع عن حقهم في الاحتجاج السلمي. وهذا يشمل أيضاً احتلال باحات الجامعات... نطالب إدارات جامعات برلين بالعدول عن الاستعانة بالشرطة ضد طلابها، وعن المزيد من الملاحقات الجنائية».

أفقدت حالة الصدمة الوزيرة الألمانية رشدها، لذا بدأت تكيل الاتهامات للموقعين على البيان، وكما هو متوقع؛ كانت أولى تلك الاتهامات تهمة «معاداة السامية»، رغم عدم تبني الموقعين لأي موقف سياسي، بل كان موقفهم محصوراً في الحض على احترام الدستور الألماني فقط، الذي يكفل حرية التعبير والتظاهر السلمي، رغم ذلك اتهموا بمخالفة الدستور أيضاً، الذي لو استطاع أن ينطق لصرخ في وجه شرطة برلين وهي تنهال بالضرب، والسحل، والتنكيل، والاعتقال على الطلاب المحتجين في جامعة برلين الحرة، ما يقارب نصف الطلاب المحتجين، لأنهم يمارسون حقاً دستورياً يجب الدفاع عنه، بغض النظر عن الموقف الإنساني والسياسي من القضية الفلسطينية، لأن ما تمارسه حالياً دول أوروبية عديدة هو انزياح واضح نحو الفاشية.

منذ بداية العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة؛ بدا واضحاً أن الحكومة الألمانية تحاول إبعاد حركة الاحتجاج، التي انتشرت في المدن الألمانية كافة، عن المدارس والجامعات. ليس ذلك فقط، بل في الوقت الذي منعت الحركات الاحتجاجية الداعمة للقضية الفلسطينية من النشاط ضمن المدارس والجامعات، فتح الباب، الذي لم يُغلق قط، أمام المروجين لسردية الاحتلال، كي يبرروا جرائم الاحتلال بحق الفلسطينيين، وفي مقدمتها جرائم الإبادة الجماعية، والتطهير العرقي، والفصل العنصري.

كذلك حاولت بعض الجامعات اتباع طرق ملتوية لإفشال النشاطات غير الطلابية، نذكر منها؛ على سبيل المثال لا الحصر، جامعة غوتنغن، التي حاولت إفشال محاضرة نظمتها مجموعة «مجتمع مدني من أجل العدالة ZFG»، لتثبت الجامعة أنها ليست استثناء عن القاعدة، بل امتداد حقيقي لها. إذ قامت الجامعة بخدعة لا يفهم منها إلا رغبتها الحقيقية في تعطيل أي نشاط متصل بالقضية الفلسطينية، والصوت الفلسطيني. فبعد موافقتها على إقامة النشاط في حرمها، ومنح قاعة مختبر المدينة من أجل محاضرة بعنوان «حرب الإبادة الجماعية في غزة ضمن سياق النكبة»، أبلغت الجامعة المنظمين في يوم المحاضرة نفسه بعدولها عن قرارها السابق، أي رفضها منحهم القاعة المذكورة لأسباب تتعلق بأمان الحريق، وهو سبب أقل ما يمكن أن يقال عنه «أنه كذبة رخيصة»، خصوصاً أن القاعة نفسها كانت قد استضافت سابقاً نشاطات مشابهة، ولو سلمنا بأن جامعة غوتنغن تتخوف من خطر الحرائق فكان الحري بها أن توفر قاعة أخرى للمحاضرة.

تحولت الجامعات الألمانية، نتيجة انتشار معاداة الفلسطينية في الوسط الأكاديمي الألماني، إلى فضاءات متحيزة وقمعية ضد الصوت الفلسطيني، كما حصل عام 2019، حين جرم مؤتمر عمداء الجامعات الألمانية حركة مقاطعة إسرائيل الـBDS، كما اعتمد المؤتمر حينها تعريف «معاداة السامية» وفقاً لتعريف «التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست»، بذلك تماشت مخرجات المؤتمر مع قرارات الحكومة الألمانية، الأمر الذي أفقده صفته الأكاديمية.

كذلك، حينما رفعت جامعات ألمانية عدة الأعلام الإسرائيلية، وأصدرت بيانات التضامن مع الاحتلال الإسرائيلي، في مقابل إصرارها على منع طلابها من رفع العلم الفلسطيني، وامتناعها عن إصدار أي بيانات، ولو من مبدأ التعاطف مع الضحايا الفلسطينيين، رغم الإبادة الجماعية التي يتعرضون لها، ولا سيما في ظل وجود العديد من الطلاب الفلسطينيين في ألمانيا، وتحديداً من القادمين من قطاع غزة، الذين فقدوا الكثير من معارفهم وأقاربهم وأصدقائهم، كما لم يصدر أي بيان تضامني مع ضحايا المؤسسات التعليمية الفلسطينية في قطاع غزة، من الطلاب وهيئة التعليم الجامعي وما قبل الجامعي، الذين استشهدوا في الإبادة الجماعية المستمرة في قطاع غزة، كذلك لم يصدر أي بيان يدين تدمير الاحتلال لكل الجامعات في قطاع غزة.

> تحولت الجامعات الألمانية إلى فضاءات متحيزة وقمعية ضد الصوت الفلسطيني

بدأ الحراك الطلابي الداعم للقضية الفلسطينية في ألمانيا تحت اسم «طلاب من أجل فلسطين»، مرافقاً للحركات الشعبية الأخرى، وضمّ طلاباً من خلفيات مختلفة، وتوجهات متنوعة، وساد عليه الطابع اليساري. لكن استطعم الاعتصامات ضمن الحرم الجامعي الألماني من الاعتصامات الطلابية في الجامعات الأميركية، التي امتدت بدورها إلى العديد من الجامعات حول العالم، ومنها طبعاً الجامعات الألمانية، كما امتدت ممارسات إدارات الجامعات القمعي والاستبدادي أيضاً، إذ استدعت إدارات الجامعات، وتحديداً جامعة برلين الحرة، الشرطة، التي اعتدت بدورها على الطلاب المعتصمين والمحتجين لفض اعتصامهم، وكما وجهت إدارة الجامعة تهماً جنائية بحق الطلاب.

ردة الفعل العنيفة ضد الطلاب، وتوجيه تهم معاداة السامية لهم، حتى للطلاب اليهود منهم، هي محاولة لواد الحراك في مهده، خوفاً من خروج المارد من قمقمه، ولا سيما أن للحكومة، وللبيمين الألماني، ذكرى غير سارة مع الحراك الطلابي، الذي استطاع أن يفرض نفسه سابقاً، ليس على الجامعات فحسب، بل على كامل المجتمع والثقافة الألمانية، فلا تريد الحكومة الحالية توسع الحراك الطلابي، كي لا تعود تجربة (حركة ألمانيا الغربية الطلابية عام 1968)، التي تزعمها المناضل رودي دوتشكه من جامعة برلين الحرة.

تعلم النظام الألماني جيداً من الحراك الطلابي عام 1968، فعرف كيف يواجه نزعة جيل الشباب التمردية، لذا دعم في الآونة الأخيرة تياراً «يسارياً» (منذ تسعينيات القرن الماضي)، هو تيار «الأنتي دويتش»، أي معادة الألمانية، الذي يتناسب مع سياساته، لذا فسح المجال أمامه لنضال مريح لا يضطر معه إلى استخدام العنف. لا بل كانت الحكومة الألمانية وراء احتجاجات عديدة تمكنها من توجيه الشعب بما يناسب سياساتها، كالاحتجاجات الأسبوعية من أجل التغير المناخي «Friday for future»، أو حملة التظاهرات الأخيرة ضد حزب البديل من أجل ألمانيا، التي توقفت بعد تحولها إلى تظاهرات يمينية ضد اليمين، وذلك نتيجة الحالات العنصرية الكثيرة ضمن صفوفها ضد المهاجرين، وتحديداً ضد الصوت والوجود الفلسطيني.

رغم نجاعة بروباغاندا النظام الألماني، وتحديداً خلال العقود الثلاثة الماضية، إلا أنه لم يستطع وقف الحراك الجماهيري الرافض لحرب الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين في قطاع غزة، والرافض بالوقت ذاته لظاهرة «معادة الفلسطينية»، التي أصبحت مرضية، واحد أبشع أشكال العنصرية المدعومة من قبل مؤسسات الدولة. رغم ذلك كله، لا يزال النظام الألماني يحاول جاهداً إحباط الحراك، وتحديداً الطلابي، لكون الطلاب والأساتذة الجامعيين يعتبرون نخبة في المجتمع الألماني، وفي حال نجاح الحراك الطلابي الداعم للقضية الفلسطينية في التوسع والانفتاح على الحراكات الطلابية الأخرى، سواء المترددة منها أو المتخوفة، وتبنيه القضايا العادلة، سيضمن بذلك تقاطع وتضامن القضايا بعضها مع بعض، ما سيؤثر حكماً في الرأي العام الألماني، ويهدد سياسة النظام الألماني بالكامل، وهذا يستدعي من الحراك إنتاج ممثلين عنه من أصحاب الحجج القوية، وذوي قدرات خطابية جامعة، ما يمكنهم من حشد مزيد من الدعم للقضية الفلسطينية، ورد كل التهم الموجهة إليهم، بل وعكسها على متهميهم.

طلاب جامعة بون يطالبون بقطع العلاقات مع مؤسسات الاحتلال الإسرائيلي (بنغ لانغ/Getty)

الأبعاد القانونية لطلب المدعي العام

أثار قرار المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية من أجل السعي لإصدار مذكرات اعتقال ضد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ووزير دفاع حكومته يوآف غالانت، إلى جانب عدد من قادة حركة المقاومة الإسلامية حماس ضجة كبيرة على المستوى الدولي، وتجاذبت الآراء بشأنه، بين مرحب وآخر ساخط كما في موقفي إسرائيل وأميركا، في حين يأتي القرار في سياق المطالبات الواسعة، التي تقودها المنظمات الحقوقية والدول، بشأن الدفع نحو امتثال نتنياهو أمام القضاء الدولي، مع القيادة السياسية والعسكرية للحكومة الإسرائيلية عن الجرائم المروعة التي ترتكب في قطاع غزة.

ناصر عدنان ثابت

طلب إصدار مذكرات اعتقال بحق نتنياهو وآخرين

أعلن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، صباح يوم الأحد الموافق 20/ 5/ 2024، تقديم مجموعة من الطلبات للدائرة التمهيدية الأولى في المحكمة الجنائية الدولية، من أجل الحصول على أوامر اعتقال بحق كل من بنيامين نتنياهو، رئيس وزراء إسرائيل، ويوآف غالانت، وزير الدفاع الإسرائيلي، إضافة إلى كل من يحيى السنوار، رئيس حركة المقاومة الإسلامية «حماس» في قطاع غزة، ومحمد دياب إبراهيم المصري، المعروف بمحمد الضيف، القائد الأعلى للجناح العسكري لحركة حماس/ كتائب القسام، وإسماعيل هنية، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس. وكانت هذه الطلبات مبنية على أساس الأدلة التي جُمعت وفُحصت من قبل مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، وهي الأدلة التي وُجهت للمحكمة لتكييف الأفعال المُرتكبة على أنها تُشكل المسؤولية الجنائية الدولية عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

أثار قرار المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية من أجل السعي لإصدار مذكرات اعتقال ضد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، ووزير دفاع حكومته يوآف غالانت، إلى جانب عدد من قادة حركة المقاومة الإسلامية حماس ضجة كبيرة على المستوى الدولي، وتجاذبت الآراء بشأنه، بين مرحب وآخر ساخط كما في موقفي إسرائيل وأميركا. في حين يأتي القرار في سياق المطالبات الواسعة، التي تقودها المنظمات الحقوقية والدول، بشأن الدفع نحو امتثال نتنياهو أمام القضاء الدولي، مع القيادة السياسية والعسكرية للحكومة الإسرائيلية عن الجرائم المروعة التي ترتكب في قطاع غزة.

> هذا الأمر سيزيد من «عزلة إسرائيل»، ويقلل من فرص التعاون الدولي معها

نُقطة الاتهام وسياقها

لقد كثّف مكتب المدعي العام، في المحكمة الجنائية الدولية، طبيعة الجرائم الموجهة في طلبات الاعتقال، أمام الدائرة التمهيدية الأولى من المحكمة، على أنها جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، وفي التفصيل نجد أن التهم الموجهة بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية قد اشتملت على الإبادة، والقتل، والمعاملة القاسية، والأفعال اللاإنسانية الأخرى، باعتبارها جرائم ضد الإنسانية، وهذه التهم السابقة موجهة للمُتهمين كافة المشار إليهم سابقاً، والمراد إصدار مذكرات اعتقال بحقهم. بينما تميزت التُّهم الإضافية الموجهة لنتنياهو وغالانت بارتكاب الجرائم الآتية: تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب، والتسبب عمداً في معاناة شديدة، أو إلحاق ضرر خطير بالجسم أو الصحة، وتعمّد توجيه هجمات ضد سكان مدنيين، والإضطهاد، وفقاً لمواد ميثاق روما السابعة والثامنة. في حين اشتملت التُّهم الإضافية الخاصة بقيادة حركة حماس: أخذ الرهائن، والاعتداء على الكرامة الشخصية، والتعذيب، والاغتصاب وغيره من أعمال العنف الجنسي.

من الجدير ذكره هنا، أن مكتب المُدعي العام لم يُصنف الجرائم المُرتكبة في سياق جرائم الإبادة الجماعية، بموجب أحكام المادة (6) من ميثاق روما الناظم لعمل المحكمة الجنائية الدولية، بل اكتفى بتصنيف الأفعال المُرتكبة بالإبادة وفقاً للمادة 7 (1) (ب) من نظام روما الأساسي. فإن دلّ ذلك على شيء، فإنه يدل على أن المدعي العام لا يودّ استباق الأحداث بتصنيف الجرائم الدائرة في قطاع غزة، والمُرتكبة من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي على أنها جرائم الإبادة الجماعية، لاعتبارات قانونية عديدة، وهي أن هذه الجريمة تُسمى أم الجرائم، وعدد المُدانين فيها قليل على طول تاريخ القضاء الجنائي الدولي. إلى جانب ذلك، يحتاج إثبات جريمة الإبادة الجماعية عملاً كثيراً، نظراً لخطورة التهمة والاتهام بها، إضافة إلى أن المطلوب من الدائرة التمهيدية الأولى ما هو إلا مذكرات اعتقال. هذا التكييف يقودنا إلى أن مكتب المدعي العام يعوّل على المُستقبل، الذي سوف تُقر به الدائرة التمهيدية، «ما قبل المحاكمة»، التُّهم المنسوبة إلى الأشخاص المذكورين أعلاه، بعد مثولهم أمام هيئة المحكمة.

تأتي طلبات إصدار مذكرات الاعتقال في سياق الإحالة المقدمة من فلسطين للمحكمة الجنائية الدولية منذ 13/ 6/ 2014، التي بموجبها أعلن مكتب المدعي العام في 3/ 3/ 2021 فتح التحقيق في الوضع في دولة فلسطين، وذلك في أعقاب قرار الدائرة التمهيدية الأولى في 5/ 2/ 2021، بأن المحكمة يمكنها ممارسة اختصاصها الجنائي في حالة فلسطين، مشيرة إلى أن النطاق الإقليمي لهذه الولاية القضائية يمتد إلى كل من قطاع غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية.

لماذا تم تضمين قيادة المقاومة في طلبات إصدار مذكرات الاعتقال؟

تواجه المحكمة منذ اللحظة الأولى لإعلانها في 2021 «اختصاصها الجنائي بالتحقيق في الجرائم الإسرائيلية المُرتكبة على الأراضي الفلسطينية» لتضييقات عديدة، إلى جانب تهديدات أخرى، ومنع من السفر، وقيود على حساباتها وحسابات موظفيها وقضاتها المالية. مع بداية الجرائم الإسرائيلية في أكتوبر/ تشرين الأول 2023 زاد الخناق على المحكمة، بين المطالب التي تدعو إلى إصدار مذكرات اعتقال بحق القيادة الإسرائيلية، ومباشرة التحقيق في الجرائم المُرتكبة، في الأونة الأخيرة، نجد أن مكتب المدعي العام ارتأى أن يُضمن قيادة حركة حماس، كمحاولة لتخفيف حدة الضغط والهجوم الممارس على المحكمة، ومكتب المدعي العام. وهذا الأمر مُتجلٍ في بيان المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، كريم خان، بخصوص طلبات إصدار أوامر الاعتقال في الوضع في دولة فلسطين؛ فقد بدا بالحديث عن أحداث السابع من أكتوبر، والجرائم الماضية والمستمرة، كالتي طالبت بها في الأونة الأخيرة، نجد أن مكتب المدعي العام ارتأى أن يُضمن قيادة حركة حماس، كمحاولة لتخفيف حدة الضغط والهجوم الممارس على المحكمة، ومكتب المدعي العام. وهذا الأمر مُتجلٍ في بيان المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، كريم خان، بخصوص طلبات إصدار أوامر الاعتقال في الوضع في دولة فلسطين؛ فقد بدا بالحديث عن أحداث السابع من أكتوبر، والجرائم المتوقع ارتكابها وفقاً للميثاق، كذلك أعرب عن امتنانه للإسرائيليين الذين قدموا إفاداتهم حول أحداث 7 أكتوبر إلى مكتب المدعي العام، ثم عرج لاحقاً على الجرائم الإسرائيلية، واتهام نتنياهو وغالانت على عجالة، بطريقة لا ترتقي إلى مستوى الجرائم المُستمرة منذ أكثر من 7 أشهر.

تهدف هذه الاستراتيجية الدبلوماسية، التي حذاها مكتب المدعي، إلى تخفيف حدة الهجوم الموجه لمكتب الادعاء العام، وللمحكمة وطواقمها العاملة، إذ إن أعرب عن امتنانه للإسرائيليين الذين قدموا إفاداتهم حول أحداث 7 أكتوبر إلى مكتب المدعي العام، ثم عرج لاحقاً على الجرائم الإسرائيلية، واتهام نتنياهو وغالانت على عجالة، بطريقة لا ترتقي إلى مستوى الجرائم المُستمرة منذ أكثر من 7 أشهر.

تهدف هذه الاستراتيجية الدبلوماسية، التي حذاها مكتب المدعي، إلى تخفيف حدة الهجوم الموجه لمكتب الادعاء العام، وللمحكمة وطواقمها العاملة، إذ إن

لافتة تتهم رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو بأنه قاتل وسط لندن (الحق سولومون/Getty)

> إن عدداً من الجرائم الموجهة لقيادة حماس، قد تمّ دحضها، وتحديداً جريمة الاغتصاب

ما مستقبل طلبات إصدار مذكرات الاعتقال؟

إن طلب إصدار مذكرات اعتقال ليس توصيفاً نهائياً للصيغة الجُرمية، بل هو أول مسارات العدالة، عبر عرض المُشتبه فيهم أمام الهيئات القضائية المُختصة، وعليه، فإننا نرى أن المحكمة الجنائية الدولية لن تَشذ عن مسارات العدالة الدولية في هذا الإطار، كما حدث في أوامر الاعتقال الصادرة بحق الرئيس الروسي، بخصوص الجرائم المتوقع ارتكابها في أوكرانيا، أو في المسار الجنائي الآخر، الذي تسير فيه محكمة العدل الدولية باتهام إسرائيل كدولة بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية بقيادة دولة جنوب إفريقيا.

الجدير ذكرهُ هنا، أن المدعي العام ومكتبه، يُدركان أن التكييف القانوني المُقدم في طلبات إصدار مذكرات الاعتقال غير مُلزم للدائرة التمهيدية الأولى في المحكمة، فقد تجد المحكمة أن الشخص المرجوّ امتثاله أمامها لا ينطبق عليه التوصيف الجرمي، فلا تُساير طلب المُدعي العام، وتبعدهُ، كما أن المحكمة قد توسع دائرة الأشخاص المراد إصدار مُذكرات اعتقال بحقهم مستقبلاً، وتستدعي المزيد. حيث تنص المادة الـ(58) على شروط صدور أوامر القبض أو الحضور، وعليه، فإن الدائرة التمهيدية تُصدر في أي وقت، بعد الشروع في التحقيق، وبناءً على طلب المدعي العام، أمراً بالقبض على شخص ما، إذا اقتنعت بعد فحص الطلب والأدلة أو المعلومات الأخرى المقدمة من المدعي العام بما يلي: 1) وجود أسباب معقولة للاعتقاد بأن الشخص قد ارتكب جريمة تدخل في اختصاص المحكمة، أو ب) أن القبض على الشخص يبدو ضرورياً.

إن إصدار مُذكرات اعتقال، خصوصاً لنتنياهو وغالانت على الأرجح هو المُتوقع، والذي نتوقع توسعه مستقبلاً ليشمل غيرهما من مُتخذي القرار الإسرائيلي في ارتكاب سلوكيات الإبادة الجماعية، سواء كانوا عسكريين أو سياسيين. إذ إن عدداً من الجرائم الموجهة لقيادة حركة حماس، قد تم دحضها، وتحديداً جريمة الاغتصاب وغيرها من أعمال العُنف الجنسي، وقتل الأطفال، وفق كثير من التقارير، إذ أشارت المرئيات إلى أن أعمال المقاومة في 7 أكتوبر كانت موجهة نحو القوات العسكرية الإسرائيلية، وأن المستوطنين الإسرائيليين قد قتلوا عبر استهداف أفراد المقاومة المُقتحمين لتلك المناطق بواسطة مروحيات ودبابات الاحتلال.

ما تأثير صدور مذكرات الاعتقال؟

إن صدور مذكرات الاعتقال، بحق الأشخاص المشتبه في ارتكابهم الجرائم الدولية، له تأثير أكبر على الإسرائيليين من تأثيره على قيادة حركة حماس، لأنه سيزيد من «عزلة إسرائيل» على الساحة الدولية، لكون رئيس وزرائها، ووزير دفاعها مطلوبين جنائياً للمحكمة الجنائية الدولية، لأن هؤلاء الصادر بحقهم مذكرات اعتقال لن يملكوا القدرة على السفر بحرية إلى الدول المصادقة على ميثاق روما، أو حتى المرور بأجوائها، نظراً لواجب تلك الدول القانوني بموجب الميثاق، القاضي بامتثالها لمذكرات الاعتقال الصادرة عن المحكمة، الخاصة بالقبض على الأشخاص الصادر بحقهم مذكرات اعتقال وتسليمهم، بموجب المادة (1/89)، إذ يصل عدد تلك الدول إلى 123 دولة. أما بخصوص بقية الدول، فإنه يكون عليها التزام بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية في القبض وفي التقديم للأشخاص الصادر بحقهم مذكرات قانونية عن المحكمة.

إلى جانب ذلك، ستعتبر أي مساعدة عسكرية، أو لوجستية، سواء كانت مُقدمة من دول أو شركات، في العدوان الحربي على قطاع غزة مساهمة جنائية، سوف تُعرض صاحبها للمسؤولية الجنائية الدولية، وللمثول أمام المحكمة. هذا الأمر الذي سيزيد من «عزلة إسرائيل»، ويقلل من فرص التعاون الدولي معها، من قبل الحلفاء، إلى جانب ابتعاد الدول التي لا تربطها مصالح استراتيجية مع إسرائيل عن أي تعاون معها. إضافة إلى ذلك، سيساهم صدور مذكرات الاعتقال في رفع وتيرة الاحتجاجات ضد الحكومات الداعمة لإسرائيل من قبل مواطنيها، الذي بدوره سيساهم في التأثير على تلك الحكومات.

خِتاماً، على الرغم من تأخر مكتب المدعي العام، في المحكمة الجنائية الدولية، في إصدار مثل هذه المذكرات بحق قادة سلطات الاحتلال الإسرائيلي، عن جرائمهم المنظورة أمام المحكمة الجنائية الدولية، نجد أن المحكمة ومكتب ادعائها قد اتخذوا قراراً من أجل التصدي للعنجهية الإسرائيلية، في ظل الاحتقان الدولي من التسيب الإسرائيلي من الملاحقة الجنائية، والفظاعات المُرتكبة في الأراضي الفلسطينية، وخصوصاً في قطاع غزة في ظل العدوان الحربي الحالي.

تاريخ الحركة الطلابية الفلسطينية

تشير الموسوعة الفلسطينية إلى ان اول مؤتمر طلابي فلسطيني عقد في يافا عام 1936، وكان له دور هام في التحريض على الكفاح ضد الاحتلال البريطاني، إذ شارك الطلاب مشاركة فاعلة في تلك الثورة، وفي تنظيم الإضراب العام والشامل، الذي عم أرجاء فلسطين، ومثل أطول عصيان مدني في التاريخ.

يعتبر المؤسس الفعلي لاتحاد الطلاب الفلسطينيين المعاصر، وله الدور الرائد في انطلاقة الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة، القائد المجاهد عبد القادر الحسيني، الذي التحق أولاً بالجامعة الأميركية في بيروت وطرد منها لمواقفه السياسية، ثم انتقل إلى الجامعة الإسكندرية وأسيوط ودمشق وبيروت. ثم دعيت رابطة القاهرة في عام 1956 إلى حضور مؤتمر اتحاد الطلاب العالمي بوصفها عضواً مراقباً، كما تشكلت هيئة إدارية عام 1958 من رابطتي القاهرة والإسكندرية، وأصدرت آنذاك مجلة «صوت فلسطين»، في ما بعد أسس الاتحاد العام لطلبة فلسطين، وقد جمع الطلاب غالبية الطلاب الفلسطينيين، وتعزز موقعه أكثر بعد مؤتمر عام 1962، أي قبل تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية بعامين، ليصبح لاحقاً أحد مؤسساتها. بعد ذلك؛ تحولت رابطة الطلاب الفلسطينيين في مصر إلى النواة الأولى لحركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»، التي قادت النضال الفلسطيني المعاصر منذ عام 1965، من خلال تبنيها الكفاح المسلح أسلوباً حتمياً ووحيداً لتحرير فلسطين.

نشأت عقب النكبة أيضاً حركة القوميين العرب في الجامعة الأميركية في بيروت، التي كان من أبرز رموزها الحكيم جورج حبش، ورفيقه وديع حداد وآخرون، ومنها انبثقت لاحقاً، تحديداً بعد نكسة عام 1967، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التي خرج منها لاحقاً عديد الفصائل الأخرى، كالجبهة الديمقراطية وفدا وغيرهما.

بعد هذه البدايات في القاهرة وبيروت تفرعت الحركة الطلابية المناضلة، حتى شملت كل بقاع العالم العربي والأوروبي والأميركي، وأصبحت الصوت المعبر عن الشعب الفلسطيني، وعن توعية شعوب العالم بقضيته.

الطلاب الفدائيون

تعتبر السرية الطلابية واحدة من أبرز معالم مشاركة الطلاب الفلسطينيين في الكفاح المسلح، بالاسم الذي يدل على الطلبة، إذ تأسست بُعيد أحداث مايو/ أيار 1973، وتحول اسمها إلى «الكتيبة الطلابية»، ثم إلى «كتيبة الجرمق»، التي قاتل عناصرها في معركة الطيبة في بيروت (كلية الطب التابعة للجامعة اليسوعية والواقعة في إحدى نقاط طريق الشام)، ودافعوا عن حي البرجاوي، وقاتلوا بشهامة في مرتفعات صنين وتلال العرقوب، وشاركوا في التصدي للإسرائيليين ولجماعة سعد حداد في جبال البطم وتلة مسعود وتلة شلعبون وغيرها من المواقع المتهية، ومن أبرز قياداتها منير شفيق ومعين الطاهر.

الطلاب قادة الانتفاضة الأولى عام 1987

لعبت الحركة الطلابية في الداخل الفلسطيني المحتل دوراً أساسياً في قيادة انتفاضة عام 1987، إذ شارك الطلبة في المسيرات والمظاهرات والاعتصامات، وكذلك في المناسبات الوطنية والفصائلية، وكان للحركة الطلابية دور مهم في التصدي لممارسات الاحتلال وسياساته ضد أبناء الشعب الفلسطيني. وقد سقط شهيد الحركة الطلابية الأول في جامعة بيرزيت، الشهيد شرف الطيبي في 1984/11/21، وهو من مخيم خانيونس، وفي 1986/12/4 استشهد كل من الطالب صائب ذهب من مدينة غزة، وزميله الطالب جواد أبو سلمية من خانيونس، بعد خروج طلبة جامعة بيرزيت في مظاهرة حاشدة للتنديد بجرائم الاحتلال وسياساته ضد أبناء شعبنا. وقد تحول العديد من قادة الحركات الطلابية في الداخل المحتل إلى قيادات ورموز في منظمة التحرير وفصائلها، والسلطة الفلسطينية لاحقاً، من أشهرهم الأسير القائد مروان البرغوثي. كما كانت «الكتلة الإسلامية» الذراع الطلابي لحركة المقاومة الإسلامية «حماس» ضمن السياق التاريخي المؤسس للحركة. وقد أشرف عدد كبير من قادتها على تحويل بنية الإخوان المسلمين إلى بنية حركة شبيهة في تركيبتها بنية فصائل منظمة التحرير، وأسسوا أقسام الحركة المختلفة: الأمنية والعسكرية والسياسية والإغاثية والإعلامية، وقادوها في ما بعد، منهم: جمال منصور، وجمال سليم، وصالح العاروري، وسعيد صيام، ويحيى السنوار، وخالد مشعل، وإبراهيم حامد.

من المؤتمر العالمي الثاني لفلسطين، عمان سبتمبر 1970 (Getty)

> أثرت «اتفاقية أوسلو سلباً على الحركة الطلابية الفلسطينية»

أثر اتفاق أوسلو على الحركة الطلابية

أثرت «اتفاقية أوسلو عام 1993-1994م» سلباً على الحركة الطلابية الفلسطينية، بل جمدت عمل الاتحاد العام لطلبة فلسطين، الذي لم يعد يعقد مؤتمراته العامة بعد اتفاق أوسلو إلا مرة واحدة (آخر مؤتمر عقد في بغداد عام 1989 وترتيبه كان العاشر)، كما أن كل قيادات الاتحاد اليوم هم من الكهول، الذين تجاوزت أعمارهم الستين عاماً، الأمر الذي يطرح هذا السؤال: لماذا أنهى اتفاق أوسلو الاتحادات الشعبية الفلسطينية أو قزمها؟ الجواب المؤكد على ذلك هو: بسبب تهميش دور منظمة التحرير الفلسطينية ذاتها، وجعلها إحدى إدارات السلطة الوطنية الفلسطينية، بدل أن تكون العكس.

أدى تحجيم المنظمة، تلقائياً، إلى تحجيم مؤسساتها، ومنها مؤسسة اتحاد الطلاب الفلسطينيين، الذي كان يمثل كل قطاعات الشعب الفلسطيني الطلابية، في الداخل واللجوء والشتات، لذلك لا يمكن اختصار أهدافه ضمن سلطة أو دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة، فهذا نقيض فكر الاتحاد الذي مُثل الشتات فيه بأكبر كتلة على الدوام، بل هم مؤسسوه، ومن دون العودة إلى هدف الشعب الفلسطيني الأصلي، فلسطين كاملة « من النهر إلى البحر»، لا يمكن إعادة إحيائه وتفعيله من جديد، فهو يمثل كل طلاب فلسطين من النهر إلى البحر.

لكن هذا لا يعني أنه بغياب الاتحاد العام لطلبة فلسطين انتهى دور الطلاب الفلسطينيين في الشتات، إذ إنهم يعبرون عن أنفسهم من خلال روابط ومنظمات وحراكات أخرى، عالمية ومحلية، أهمها الـ«BDS» «حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها».

اليوم نرى الدور المؤثر للطلاب الفلسطينيين في انتفاضة الجامعات الأميركية والأوروبية، فعلى الرغم من أنهم ليسوا جسماً منظماً ضمن أي اتحاد عام، لكن لديهم تجمعات داخل كل جامعة على حدة، ويمارسون دورهم الوطني بالتعريف بقضيتهم أينما وجدوا، في حين تبقى جامعات فلسطين حبيسة مواقف الفصائل المتصارعة على السلطة الوهمية في الضفة وغزة، التي فقدت دورها الأساس عاملاً وحده، وبدل أن تفرز هي القيادات الوطنية وتمثل عامل الضغط والتغيير، تحولت المنظمات الطلابية المحلية إلى أداة للفصائل، تستخدم في التباري والردح الداخلي، والدفاع عن مواقف القيادات الرسمية وتبنيها.

مع انتفاضة الجامعات العالمية من أجل فلسطين يجب إعادة الاعتبار إلى الاتحاد العام لطلبة فلسطين، بعيداً عن اتفاقية أوسلو التي انتهت بالفشل فعلياً، لكن ذلك لن يتم إلا بإعادة الاعتبار إلى منظمة التحرير الفلسطينية، وإعادة الاعتبار إلى المنظمة لا يمكن أن يتم إلا بالخروج من اتفاق أوسلو وملحقاته، كونه نقيض المنظمة وميثاقها وأهدافها، فلا علاقة لأوسلو بالتحرير، ولا علاقة للسلطة بحق العودة وتطبيقه.

في الحدث

جدارية في غزة على أحد المباني التي هدمها جيش الاحتلال (داود أبو الكاس/الأناضول)

1948 ـ 2024 النكبة مستمرة وتتمدد

يبدو عنوان «النكبة مستمرة» صحيحاً عامة، لكون الاحتلال لا يزال مستمراً في فلسطين، ولم تزُل آثار النكبة عبر دحره، وتحقيق الانتصار والتحرير

ماجد عزام

النكبة مستمرة؛ هو العنوان الأبرز للتعاطي والتفاعل مع الذكرى السنوية لاحتلال فلسطين هذا العام؛ ولتأسيس الكيان الاستعماري الصهيوني فيها، علماً أن العنوان الأشمل والأدق تحديداً هذا العام هو «النكبة مستمرة وتتمدد»، قياساً لما جرى ويجري في قطاع غزة، والنكبة التي أوقعها الاحتلال بها وبأهلها. بالتأكيد، يبدو عنوان «النكبة مستمرة» صحيحاً عامة، لكون الاحتلال لا يزال مستمراً في فلسطين، ولم تزُل آثار النكبة عبر دحره، وتحقيق الانتصار والتحرير، ونيل الآمال والحقوق الوطنية المشروعة في العودة والاستقلال، وتقرير المصير على كامل أرض فلسطين التاريخية.

هذا حصل رغم الصمود والتضحيات الهائلة للشعب الفلسطيني خلال الـ76 عاماً الماضية، الذي لم ينهَر أو يستسلم، رغم أن الجيل الأول مات، إلا أن الأجيال التالية لم تنسَ، أو تخضع كما توهمت الأساطير الصهيونية، وهذا يخلق الأمل بحتمية الانتصار، وإزالة آثار النكبة، ولو بعد حين. بالعودة إلى العنوان الأدق «النكبة مستمرة وتتمدد»، المرتبط بمجريات الحرب الإسرائيلية المجنونة على قطاع غزة خلال الأشهر التسعة الماضية، التي لامست حدود الإبادة الجماعية، والتطهير العرقي مع قتل وإصابة قرابة الـ 200 ألف غزي، واضطرار قرابة ربع مليون إلى مغادرة القطاع قسراً، ما يعني أن نصف مليون، أي ربع السكان تقريباً، باتوا بين شهيد وجريح ومنفيّ. إلى جانب ذلك، أجبرت إسرائيل مليوني مواطن تقريباً على النزوح مرات عدة من الشمال إلى الوسط والجنوب، خانيونس ورفح، وبالعكس، ودمرت ثلاثة أرباع القطاع بمبانيه ومقدراته وثرواته وبناه التحتية. وكما تقول الأمم المتحدة، فإنّ عملية إعادة الإعمار ستستغرق نحو 15 عاماً على الأقل، إن كانت وتيرة العمل أفضل بخمس مرات مما جرى بعد حروب العقد الماضي. أما أسوأ الأحوال، فقد تتواصل العملية إلى القرن الجديد، إذا استمرت بوتيرة السنوات الماضية، قبل الحرب الراهنة، وستكلف ما بين 40 إلى 50 مليار دولار، وهو رقم ضخم جداً قياساً للأزمة الاقتصادية التي تعانيها دول المنطقة وكل دول العالم.

سياسياً؛ لعلّ أخطر ما يحدث في ذكرى النكبة هذا العام، وجود مخطّط إسرائيلي لتصفية القضية الفلسطينية كلياً، مع فرض الاحتلال حقائق مستدامة على الأرض، عبر ممر نتساريم وسط قطاع غزة، الذي يفصله إلى قسمين: شماليّ وجنوبيّ، ويمتد بطول 6 كم، وعرض مئات الأمتار تقريباً، مع منطقة عازلة مدمرة ومفتوحة بمحيطه، وإقامة 3 معسكرات أو مستعمرات صغيرة حوله، كما يقول الإعلام العبري، في ظل إبعاد الاحتلال ذلك عن الإعلام الغربي. إضافة إلى ذلك، تخلق المنطقة العازلة الحدودية وقائع دائمة أيضاً، فهي تمتد بطول القطاع، من بيت لاهيا شمال غرب إلى بيت حانون شمال شرق، وإلى خانيونس ورفح جنوباً، وتتوغل بعمق كيلو متر لتقتطع سدس مساحة القطاع، بما في ذلك سلة غذائه في بيت لاهيا وشرق خانيونس. كذلك، هناك الرصيف البحري العائم، المحروس بحراً من الاحتلال الأميركي، وبراً من نظيره الإسرائيلي، ويبدو كذلك من الشواهد المريبة، ومتساوقاً مع الممارسات والوقائع التي فرضتها إسرائيل، وبُرر بدوره في سدّ رمق أهل غزة، وإعادة وصل «السيروم» المحلول الغذائي، الذي يوفر الحد الأدنى من السعرات الحرارية لبقاء الناس، أو من بقي منهم على قيد الحياة. لكن بدلاً من الطريقة الإسرائيلية التقليدية البرية، أصبحنا أمام الطريقة الأميركية المتواطئة أيضاً على غزة عبر البحر.

نشرت صحيفتا هآرتس ويديعوت أحرونوت مقالين منفصلين، فيهما قراءات وتحليلات متشابهة عن جدية رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في تكريس احتلال دائم، وفرض سيطرة عسكرية على قطاع غزة، وفصله عن الضفة الغربية، التي تشهد كذلك مزيداً من التهويد والاستيطان وفرض الوقائع فيها. وإنّ غالبية الحكومة المتطرفة الحالية تؤيد ذلك، ونحو 40% من الجمهور المتطرف المنزاح يميناً، وهي نسبة معتبرة جداً ومتساوية تقريباً مع المعارضين اليهود لأسباب خاصة بمصلحة الدولة العبرية وبقائها، مع الأخذ بالاعتبار رفض عرب الـ 48 للفكرة جملةً وتفصيلاً، بما في ذلك رفضهم الحرب العدوانية ذاتها.

في السياق نفسه، حذّر رئيس الوزراء القطري السابق حمد بن جاسم الأحد الماضي من وجود مخطط سياسي لتصفية القضية الفلسطينية، الأمر الذي بات واضحاً للعيان، معتبراً أن إفشاله بيد الفلسطينيين حصراً، عبر إنهاء الانقسام، وتشكيل قيادة وسلطة وطنية موحدة في قطاع غزة والضفة الغربية. نلمس بالمواجهة المستمرة بارقة أمل، من خلال صمود الشعب الفلسطيني وعناده، إضافة إلى أزمات الاحتلال البنيوية، الذي يعيش انقسامات مركبة ومتكاثرة، حتى قبل طوفان الأقصى والحرب، فعلى الرغم من التوحد بذهنية القبيلة في مواجهة الطوفان لشهور عدة، تعمقت الاستقطابات وعادت إلى الظهور بقوة خلال الأيام والأسابيع الماضية. بالتأكيد، لم تعد الدولة العبرية تمتلك قيادات من الوزن والعيار الثقيل، وللأسف نحن كذلك أيضاً، ولكننا أصحاب الأرض الأصليين، مع اليقين التام بالانهيار الحتمي للمشرع الصهيوني الاستعماري، كما كل السوابق التاريخية المماثلة، خصوصاً مع تأسيس نظام فصل عنصري في فلسطين، ما يعجّل بزواله، في ظل تآكل القبة الفولاذية الغربية الأميركية والأوروبية وتشققها، التي حمته لسنوات، بل لعقود مع تحوله التدريجي البطيء والمستمر إلى عبء لا ذخر، على كل المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية.

> نلمس بالمواجهة المستمرة بارقة أمل، من خلال صمود الشعب الفلسطيني وعناده

الحراك الطلابي العالمي وعولمة مفهوم النكبة

أمجد أحمد جبريل

اكتسبت ذكرى نكبة فلسطين أهمية استثنائية هذا العام، بسبب تزامنها مع مرور أكثر من سبعة أشهر على حرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة، التي حركت فظاعاتها وتداعياتها موجة من التضامن العالمي مع معاناة الشعب الفلسطيني، خصوصاً في أوساط الطلاب الجامعيين في دول الغرب، الذين نجحوا في ربط قضية غزة بقضايا محلية، مثل التمييز العنصري، وقضايا أكبر تعكس المبادئ الإنسانية العالمية، مثل حرية التعبير، والعدالة، وحقوق الأطفال والنساء، والمناخ.. إلخ، لكي تتشكل مجموعات من المبادرات والمضامين واللافتات والهتافات العالمية المتشابهة، التي تدل على بروز «تحول ثقافي عام» في وجهات النظر تجاه فلسطين والفلسطينيين في الغرب الناطق باللغة الإنكليزية، بعد أن تصاعدت، في أنحاء الجنوب العالمي، وكذا في مدن الغرب، رمزية قضية فلسطين، التي تمثل تجسيداً للتمرد ضد النفاق الغربي، وضد نظام «ما بعد استعماري ظالم».

واستطراداً، يبدو أن فهم موجة الحراك الطلابي العالمي الداعم لغزة، يستلزم تحليل تفاعل ثلاثة عوامل أدت إلى «عولمة» مفهوم النكبة؛ أولها تطور العامل التحرري الذاتي الفلسطيني، وإرادة مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، عبر عملية تراكمية طويلة الأمد. وثانيها تجدد صور التعبير عن مفهوم المقاومة لدى الأجيال الفلسطينية المختلفة، ولا سيما جيل الشباب، وامتلاكه أدوات التقنية الرقمية، ووسائل التواصل الاجتماعي، والإبداع في تجديد فعاليات إحياء ذكرى نكبة فلسطين، وكذا تخصيص أيام للإضراب (مثلما جسده الإضراب الشامل في فلسطين التاريخية 18 /5 /2021، إبان عملية سيف القدس). وثالثها التحول الواضح في أوساط الرأي العام العالمي لمصلحة فلسطين، خصوصاً في الغرب، نتيجة صعود أجيال جديدة أكثر أخلاقية، وأقل أيديولوجية في تعاملها مع قضايا العالم، وزيادة المبادرات الشبابية في العالم للدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، ما يعني أن اللوبي الصهيوني وحلفاءه في الولايات المتحدة ربما خسروا جيل الشباب، ولم تنجح محاولاتهم في تخويفه ودفعه إلى الاختيار بين مستقبله التعليمي والوظيفي، وقناعاته الأخلاقية وضميره الإنساني؛ إذ بات كثير من الشباب التقدميين في الحزب الديمقراطي الأميركي، ينظرون إلى الاحتجاجات ضد إسرائيل، بوصفها جزءاً من النضال من أجل العدالة الاجتماعية، الأمر الذي سيؤدي، في نهاية المطاف، إلى ميلاد «منظومة مفاهيم جديدة» تكون أقرب إلى فهم «السردية الفلسطينية»، وربما دعمها، والابتعاد تدريجياً عن «التبني الأعمى» للسردية الصهيونية.

على التوازي مع هذه التغيرات على الصعيد غير الرسمي، تجري على قدم وساق، عملية «عولمة» قضية فلسطين في كثير من مؤسسات الأمم المتحدة (الجمعية العامة، ومحكمة العدل الدولية، ومحكمة الجنايات الدولية.. إلخ)، على الرغم من استمرار واشنطن في عرقلة دور مجلس الأمن الدولي في وقف حرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة، كما تجلى في استخدام «الفيتو»، في 18 /4 /2024، ضد مشروع قرار يوصي بقبول فلسطين دولة ذات عضوية كاملة في الأمم المتحدة.

يبقى القول إن «عولمة» رمزية الخيمة الفلسطينية، واعتصام الطلاب الأميركيين في «خيم»، يكشف أن حرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزة قد صنعت تحولاً مهمّاً في الرأي العام العالمي، وفي طبيعة النقاشات الوطنية في دول الغرب، حول مفاهيم العدالة والحرية والحقوق، على نحو يضغط على صانع القرار الغربي ليصبح «أقل» انحيازاً لإسرائيل، على الرغم من تصاعد «الاستقطابات العالمية»، واستمرار صعود التيارات الشعبوية اليمينية في العالم.

من إحياء طلبة جامعة ميتشغان لذكرى النكبة الفلسطينية (آدم جيه ديوي/الأناضول)

نكبة مستمرة غير متجددة

حيّان جابر

أصبح مصطلح النكبة متداولًا عالميًا لوصف المأساة الفلسطينية، التي بدأت تجلياتها العملية عام 1948، فالنكبة هنا ليست مجرد تعبير عن احتلال قرابة 85% من أرض فلسطين التاريخية. فهي تعبّر أيضًا عن جرائم الإبادة الجماعية المرتكبة في ذلك الوقت، التي راح ضحيتها أكثر من 15 ألف فلسطيني من أصل 1,4 مليون فلسطيني، ما يمثل نحو 1% من سكان فلسطين. كما تعبّر عن جريمة التطهير العرقي والتهجير القسري، التي أسفرت عن تهجير نحو مليون فلسطيني إلى خارج فلسطين؛ أي نحو 67% من سكان فلسطين حينها. كذلك تعبّر عن تدمير العصابات الصهيونية لنحو 531 قرية ومدينة فلسطينية تدميرًا كاملاً، من أصل 1300 قرية ومدينة فلسطينية كانت قائمةً حينها، أي نحو 41% من قرى فلسطين ومدنها. أخيرًا؛ تعبّر النكبة عن الخذلان والخديعة التي منيَ بها الفلسطينيون حينها، ليس من النظم الرسمية العربية فقط، بل ومن المجتمع الدولي الذي صمت على جرائم تلك العصابات الهمجية ودعمها، وفي مقدمِه بريطانيا التي كانت القوة القائمة بالاحتلال قبل النكبة، والتي أخلّت بتعهداتها الدولية المتعلقة بحقوق سكان فلسطين الأصليين، وفق صك الانتداب الذي أقرته عصبة الأمم المتحدة في 24 /6 /1922. من ذلك نستطيع القول إن النكبة الفلسطينية مستمرة حتى اللحظة، لكنها غير متجددة رغم جرائم الاحتلال الكبرى في قطاع غزة بعد «طوفان الأقصى». فمن ناحية أولى؛ لا تزال الظروف الفلسطينية على حالها منذ عام 1948، من استمرار الاحتلال؛ بل وتمدده عام 1967، مرورًا بإصرار الاحتلال على رفض حق العودة، وبالتالي استمرار جريمتي التطهير العرقي والتهجير القسري، فضلاً عن إنكار الاحتلال لجرائمه البشعة، وتحديدًا جريمتي الإبادة الجماعية والتدمير الثقافي والعمراني، بل وإنكار المجتمع الدولي لتلك الجرائم، وامتناعه عن إدانتها أولاً، ومحاكمة الاحتلال عنها ثانيًا، وصولاً إلى استمرار تواطؤ المجتمع الدولي في منع الفلسطينيين من استعادة حقوقهم، عبر دعم الاحتلال الدائم والمستمر، ماليًا وعسكريًا وسياسيًا وإعلاميًا، لذا ما زالت النكبة مستمرةً للأسف قبل «طوفان الأقصى» كما بعدها. لكن ومن ناحية ثانية نلحظ بعد النكبة اختلافًا جوهريًا في الممارسة والثقافة الفلسطينيتين، إذ كنس الفلسطينيون؛ أو قسم كبير منهم، عقلية التعويل على الخارج، إقليميًا كان أم دوليًا، عبر صمود أسطوري تجسد بأبهى صوره في قطاع غزة أخيرًا، رغم عدوان الإبادة الجماعية المرتكبة بحقهم من قوات جيش الاحتلال الصهيوني. وكذلك عبر مقاومة مشروعة ذاتية تسعى إلى مواجهة الاحتلال حتى نيل الحقوق الفلسطينية المشروعة. كذلك نلحظ اختلافًا جوهريًا آخر، يتجسد في توسع حاضنة الحقوق الفلسطينية عالميًا، إذ لم تعد مقتصرةً على معظم شعوب الإقليم ومعظم المسلمين فقط، لتضم في طياتها قسمًا كبيرًا من شعوب العالم أجمع، حتى في بريطانيا مهندسة المشروع الصهيوني وراعيته الأولى، وفي أميركا الراعي الرسمي للاحتلال والإبادة الجماعية المستمرة. من ذلك كله؛ فشل الاحتلال، وسيفشل دائمًا، في تكرار نكبة الـ48، رغم نجاحه الحالي في إدامة جريمته الأكبر «الإبادة الجماعية»، كما فشل نسبيًا في إدامة جريمتي التطهير العرقي والتهجير القسري، رغم نجاحه في إدامة جريمتي التدمير الثقافي والعمراني، استنادًا للدعم الدولي العسكري غير المحدود. إذ يُعزى فشل الاحتلال هذا إلى صمود شعب فلسطين الأسطوري في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، وإلى تمسك لاجئي الشتات بحقوقهم المستلبة مهما طال الزمن، وإلى ديمومة المقاومة الفلسطينية السلمية والعنيفة، التي سوف تؤدي، لا محالة، إلى استعادة كافة الحقوق الفلسطينية، بمساعدة شعوب العالم أجمع. وعليه يواجه الاحتلال وداعموه اليوم مقاومتين صلبتين داخل فلسطين وخارجها، من الفلسطينيين ومن قسم كبير من شعوب العالم أجمع.